

توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية

بين متطلبات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية

**The orientations of the Algerian foreign policy towards the Libyan crisis:
between the requirements of the regional role and the security challenges.**

أ.د. حمدوش رياض

جامعة صالح بويندير قسنطينة 03
hamdouche71@yahoo.fr

مسالي نيلى¹

طالبة دكتوراه جامعة صالح بويندير قسنطينة 03.
messali.noussa92@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/03/23 القبول 2021/12/29 النشر على الخط 2022/03/15
Received 23/03/2020 Accepted 29/12/2021 Published online 15/03/2022

ملخص:

عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة العديد من التغيرات و التطورات التي مست جميع الميادين و المجالات، و في ظل هذه التغيرات الحاصلة أصبح حقل العلاقات الدولية مسرحا للعديد من التفاعلات فيما بين الدول ، هذه التفاعلات تجسدها الممارسات الدولية من خلال السياسة الخارجية . بحيث تعتبر هاته الأخيرة هي الأداة التي تحافظ على أهداف و مصالح الدول خارج حدودها ، من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات والأدوات . ولذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار، وماهي المحددات التي تؤثر عليها، انطلاقا من وجود متغيرات عديدة تأتي في مقدمتها النزاعات الحدودية ، خاصة وأن الجزائر تعتبر من الدول التي تطل على عدد كبير من دول الجوار مما يجعلها أمام تحديات أمنية و سياسية مختلفة مثل النزاع الليبي، انتفاضة الطوارق في مالي...، ما جعلها أمام العديد من الضغوط المحلية و الدولية ، خاصة و أن هذه القضايا تطرح تحديات أمام الدور الإقليمي الذي تلعبه الجزائر في هاته النزاعات الإقليمية للدول المجاورة من جهة و في القارة الإفريقية ككل من جهة أخرى . ونظرا لأهمية الموضوع تنطلق هاته الدراسة من مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاعات الإقليمية (وبالتحديد الأزمة الليبية)، و ماهي أهم المحددات التي تؤثر على هذا التوجه في السياسة الخارجية ؟ ماهو دور الجزائر في إدارة الأزمة الليبية وهل ستعتمد على إدارة سلمية أم على التدخل العسكري؟ .

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية ، محددات السياسة الخارجية الجزائرية، الأزمة الليبية، الدور الإقليمي، التهديدات الأمنية.

Abstract :

we will try through this research paper to address the orientations of Algerian foreign policy towards neighboring countries, and what are the determinants that affect them, based on the presence of many variables that come at the forefront of border disputes, especially since Algeria is one of the countries that overlooks a large number of neighboring countries, which makes it in front of Various security and political challenges, such as the Libyan conflict, the Tuareg uprising in Mali ..., which made it in front of many local and international pressures, especially as these issues present challenges to the regional role that Algeria plays in these regional conflicts of neighboring countries on the one hand and in African continent Yeh as a whole on the other. Given the importance of the subject begins these circumstances the study of a set of questions that relate to the new trends of Algeria's foreign policy toward regional conflicts (namely the Libyan crisis), and what are the most important determinants that affect this trend in foreign policy? What is Algeria's role in the Libyan administration, and will it depend on a peaceful administration or on military intervention?.

Key words: foreign policy, determinants of Algerian foreign policy, the Libyan crisis, regional role, security threats.

مقدمة:

تشكّل إفريقيا فضاءاً جيوسياسياً بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، وقد اكتشف صناع القرار الجزائريين ذلك منذ الاستقلال، لذلك شددوا على حضور الجزائر في هذا المجال على جميع الصُّعد. فقد كانت القارة السمراء بمثابة حقل لنشاط دبلوماسي مكثف للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث سمحت لها بأن تلعب دوراً بارزاً على الساحة الدولية، وهذا راجع للدور المحوري الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق الأمن والاستقرار داخل إفريقيا والقضاء على العديد من النزاعات المنتشرة فيها خاصة بعد نجاح الوساطة الجزائرية في حل النزاع الاريثيري الاثيوبي. غير أنّ السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا عرفت تحولاتٍ من حقبةٍ لأخرى، فقد ميّزها في فترة الستينيات والسبعينيات البُعد الأيديولوجي في إطار الاستقطاب العالميّ شديد الحدة بين الشرق والغرب. وفي منتصف السبعينيات تميّزت المرحلة بانفجار قضية الصحراء الغربية، والتي مثّلت متغيّراً جديداً يحكم السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإفريقي، ثم دخلت السياسة الخارجية الجزائرية، في التسعينيات خصوصاً، في حالةٍ من الأفول عالمياً وإفريقياً، بفعل عوامل عدة. وعليه نطرح الاشكالية التالية. في ظل التحولات التي عرفت الساحة الدولية وبالتحديد على مستوى القارة الافريقية، كيف أثر ذلك على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية؟ بمعنى آخر ماهو دور الجزائر في إدارة الأزمة الليبية؟

فرضيات الدراسة :

إذا كانت السياسة الخارجية هي الأداة الأنسب للحفاظ على مصالح الدولة خارج حدودها الإقليمية فهذا يعني أنها أفضل آلية تبين لنا مدى فعالية وقوة الدولة في الساحة الدولية. كلما إنفردت الجزائر بحل الأزمة الليبية وفق ما يخدم مصالحها و يضمن أمنها واستقرارها كلما ساعدها ذلك على تعزيز مكانتها على الساحة الإقليمية والدولية.

محاور الدراسة :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

المحور الثاني : محددات السياسة الخارجية

المحور الثالث : توجهات السياسة

الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية .

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة . وسنحاول من خلاله ضبط المفهوم الرئيسي في الدراسة.

مفهوم السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية لها أهمية كبيرة كونها أهم أداة لرسم أهداف الدولة خارج حدودها الإقليمية ، فهي تلعب دورا في تنمية الدولة من خلال دفع الوحدات الدولية لتقدم مساعدات أو دعم لهذه الدولة بهدف كسب موقفها و موقف الدول الأخرى التي يمكن أن تؤثر في القضايا الدولية. فما المقصود بها؟

لقد اختلف الباحثون في مجال العلوم السياسية حول تقديم تعريف واحد شامل موحد للسياسة الخارجية ، فكل مفكر يعرفها من وجهة نظره ومن الزاوية التي يراها مناسبة ، حيث نجد عدة تعريفات متباينة لها. نذكر منها:

ورد في **موسوعة السياسة الخارجية** أن السياسة الخارجية هي آلية تهدف الدول من خلالها إلى صيانة استقلال الدولة و أمنها و حماية مصالحها الاقتصادية ¹. ويعرفها **باتريك مور** باعتبارها جزء من السياسة العامة للحكومة تشمل قرارات و أفعال موجهة نحو الخارج بهدف تسوية مشاكل الدولة المطروحة فيما وراء حدودها الجغرافية ².

في مقابل ذلك يعرفها **جيمس روزنو** بأنها : منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا، أو في التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومة إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير مرغوب فيها ³.

بالإضافة إلى ذلك يعرفها **ترومان هيل** على أنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا المظهر مظهرا اقتصاديا، عسكريا على أساس الفلسفة أو الايديولوجية التي ستمسك بها القائد ⁴. وهناك من يعرفها على أنها انعكاس مباشر للسياسة الداخلية ، فالرخاء الاقتصادي يختزل الكثير من النزاعات الداخلية مما يساعد على تحقيق وحدة المجتمع و انسجامه وهو مايساعد في نهاية المطاف على التفرغ و الاهتمام بالسياسة الخارجية، و العكس صحيح ⁵.

وبالتالي ومن خلال ماسبق يمكن القول أن الغموض و التناقض و القصور الذي يميز جل تعريفات السياسة الخارجية يدفع أي مهتم بهذا الميدان إلى محاولة اعتماد تعريف يستجيب لأغراضه المنهجية و العلمية بغية إضافة لبنة جديدة لحقل السياسة الخارجية ، وفي هذا السياق يمكن القول بأن **السياسة الخارجية** تتمثل أساسا في تلك الأفعال وردود الأفعال و المواقف العلنية و الضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف و الأولويات و الاجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها مع بعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من النسق الفكري و العائدي الذي تؤمن به.

المحور الثاني : محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

عند دراسة السياسة الخارجية لدولة ما لابد من التطرق إلى المحددات التي تأثر على هذه الدولة و تجعلها تسلك مسلكا دون آخر، وتختلف هذه المحددات ودرجة تأثيرها من دول لأخرى فهناك محددات داخلية و أخرى خارجية. أما المحددات الداخلية ففيها العديد من العوامل التي ترتبط بداخل الدولة نفسها مثل الموقع الجغرافي ، النشاط الاقتصادي....، بحيث كلما كانت هذه

(1) عبد الوهاب، الكيالي. **الموسوعة السياسية**. المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، ج3، بيروت ، 1990، ص 386.

(2) توفيق سعد، حقي. **مبادئ العلاقات الدولية**. دار وائل للنشر و التوزيع ، ط3، الأردن ، 2006، ص 15.

(3) السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. دار الجيل، بيروت، لبنان، 2001، ص 21.

(4) مرجع سابق، ص 11.

(5) حسين ، بوقارة. **السياسة الخارجية -دراسة في عناصر التشخيص و الأبحاث النظرية للتحليل**. دار هومة ، الجزائر، 2012، ص 22.

العوامل الداخلية في صالحها سمح لها ذلك بالتحرك بأكبر قدر من الحرية و التأثير بشكل أكبر على المستوى الخارجي و العكس صحيح، أما المحددات الخارجية فتتعلق بالنسق الدولي و التفاعلات الدولية، و كلها عوامل تؤثر بالإيجاب أو السلب على السياسة الخارجية التي تتعلق بالنسق الدولي ، لكن ما يهمنا نحن هنا هو مدى تأثير المحددات الداخلية في صناعة السياسة الخارجية لدول وبالتحديد الدولة الجزائرية. ففيما تتمثل أهم المحددات الداخلية التي تؤثر في صناعة السياسة الخارجية ؟ هناك عدة عوامل و محدّدات مؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية نذكر منها:

- المحددات الجغرافية :

تعتبر المحددات الجغرافية عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، فكلما كان موقعها الجغرافي استراتيجيا و ساحلها أطول ومساحتها أكبر مكنها ذلك من لعب دور أكبر على الساحة الدولية . وكما نعلم كلنا فإن الموقع الجغرافي يلعب دورا في بالغ الأهمية فهو يعتبر عاملا جوهريا في قوة أو ضعف الدولة وقد ثبت بالملاحظة أن العديد من الدول الصغيرة كان لها تأثيرا كبيرا على غرار الدول الكبرى التي لا تمتلك موقعا متمزا.

تزداد الأهمية الجغرافية للجزائر بالنظر إلى موقعها المتميز في المنطقة العربية و الإفريقية، بحيث تقع في وسط القارات الأربع (إفريقيا، آسيا، أوروبا و أمريكا) وترتبط بين الضفة الشمالية و الجنوبية بحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية. تحدها سبع دول مجاورة ،بحيث تقع بين خطي طول 09 غرب غرينيتش و 12 درجة شرقا، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا. هذا الموقع الذي تحتله يجعلها في تواصل مع القارات الأربع ،بالإضافة إلى إطلالتها البحرية الكبيرة .مما انعكس ذلك بالسلب على سياستها الخارجية خاصة في مواجهة التهديدات التي باتت تهدد أمنها و استقرارها في مختلف الأبعاد السياسية ، الاقتصادية وحتى العسكرية وهذا أثر في طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية ¹.

- المحددات الثقافية.

تعتبر الثقافة محددًا بارزا في السياسة الخارجية الجزائرية فهي تؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة و تقيد حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي ، وهي تمثل البعد الذاتي و الاجتماعي للعملية السياسية ، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة لاختيارات السياسة المتاحة للقائد السياسي ²، فالجتماع الجزائري اكتسب الثقافة السياسية من التجربة الاستعمارية ، التي بفضلها أصبحت لديه صورة معادية للتدخل الخارجي فكان نتيجة ذلك دعمها لحركات التحرر ومناصرتها للقضايا العادلة.

- المحددات الاقتصادية :

تعتبر العوامل الاقتصادية مؤشرا مؤثرا في اختيارات السياسة الخارجية لأية دولة ، وذلك راجع لكون أن تنفيذ أي سياسة يتطلب وفرة الموارد الاقتصادية التي تحدد وفق الموارد الأولية ، كحجم الانتاج القومي و التجارة الخارجية. يلعب الاقتصاد دورا هاما في السياسة الخارجية الجزائرية فهو من أبرز المحددات التي تدفع الدول إلى تبني سياسات خارجية هامة فمن خلاله يمكن للدولة أن تدخل في علاقات مكثفة إذا كانت تمتلك نموا اقتصاديا كبيرا، بحيث يعتمد ذلك على الموارد البشرية .

1) عبد النور، عنتز. *البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، و الحلف الأطلسي* . المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص 34.

2) السيد سليم، محمد. مرجع سابق، ص 204-205.

و الموارد الطبيعية المتاحة تعتبر من العوامل الأساسية في غنى و تطور الدولة خاصة مصادر الطاقة. والجزائر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل: الغاز ، النفط و البترول بحيث تعتبر من الدول المصدرة للنفط والغاز. لكن على الرغم من الموارد التي تتمتع بها إلى أنها تعاني من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة الى عدم قدرتها على تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة ، بالإضافة إلى كل ذلك اعتمادها بشكل كلي على النفط المعرض للنفاذ مما يجعل سياستها الخارجية مترجمة نوعاً ما.

المحددات الاجتماعية.

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز ووحدة داخلية ، حيث أهم ما يجمعها هو وحدة اللغة العربية مع اعتبار اللغة الأمازيغية لغة وطنية ثانية بعد التعديل الدستوري في 2004،¹ إلى جانب وحدة الدين الإسلامي².

هذا التجانس كان له دوراً كبيراً في حدوث الاستقرار السياسي ، بحيث جرد النخب السياسية من تعبئة الجماهير المهددة للاستقرار الدولة و النظام السياسي ، وكما نعلم طبيعة النظام هي التي تحدد لنا السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالقومية العربية و الهوية الإسلامية وهذا ما يبرره لنا الموقف الجزائري في دعم القضية الفلسطينية مثلاً . لكن هذا التجانس ومن خلال الأحداث المتتالية حالياً في الجزائر و أيضاً المتغيرات الخارجية و أهمها ثورات الربيع العربي ، الأزمة الليبية و قضية التوارق في مالي، يمكن زعزحته إذا لم تسارع الدولة في احتواء الوضع خاصة بعد تفاقم التدخلات الأجنبية في المنطقة ما يجعل الجزائر عرضة لأي خطر خارجي يغذي البؤر النائمة ، ويهدد أمنها و استقرارها .

-المحور الثالث: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية .

ليس من السهل الاقتراب من ميدان السيطرة الإقليمية لإقرار إرادة "سيطرة" قوة ما، أو دولة ما، على إقليم محدد، ذلك أن الاقتراب من موضوع كهذا يحتاج إلى استخدام أدوات تحليلية ، خصوصاً في حقل نظريات العلاقات الدولية، بدراسة مواضيع "الهيمنة"، "السيطرة" و "انتشار القوة"، لكن الكثير منها كان يركز على أدوات أتى عليها الدهر، من أمثال القوة العسكرية، القوة الاقتصادية والقوة السكانية، دون الالتفات إلى المواضيع الجديدة التي تفسر حقيقة الواقع الدولي. ولذلك سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى قدرات الجزائر التي تستخدمها لترجع على عرش "القيادة الإقليمية" في جوارها الإقليمي، وعلاقة ذلك بالوضع الحقيقي في هذا الجوار، ومكانة الجزائر فيه واقعاً.

إن استبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، وخصوصاً مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، يجعلنا في أمس الحاجة إلى محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور (Role Approach)، كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي³.

(1) أحمد، يوسف و آخرون. كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية. بيروت ، مركز الدراسات العربية، 2010، ص 91.

(2) سليم ، العايب. الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي. مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2011 ، ص 21.

(3) قوي، بوحنية. الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا . كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، نقلاً عن

الرابط الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html>

وبداية ينبغي الإشارة إلى أن إدراك "الدور" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية¹.

ويُعرّف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يُعرّف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية؛ ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة.

في ضوء ما سبق يمكن القول: إن التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، وبناء على هذه المحركات يمكن فهم الدور الأمني الدبلوماسي تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي.

إن الجزائر تدرك تمامًا أنها تدير عملية بالغة التعقيد (gestion d'un processus trop compliqué) وهذه العملية الأمنية تظهر في ثلاثة مؤشرات²:

- **المؤشر الأول:** الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر والتي أضحت لزامًا إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي "الهش والمأزوم"؛ ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكًا وإجراءيًا، إنما يتأتى في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الاقتصادية؛ إذ تشير الإحصائيات إلى ضآلة وضعف التبادل الاقتصادي الإفريقي-الإفريقي والجزائري-الإفريقي.

- **المؤشر الثاني:** وضمانًا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، اتخذت الجزائر منهجًا انكفائيًا على الذات قوامه تأمين الأمن "La sécuritisation de la sécurité" بألية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تنبعث رائجتها من دول الجوار بعد إسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي وسقوط الشمال المالي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة؛ ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل، وإن على مضض، لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين "Uncertitude" التي تميز منطقة الساحل باعتباره ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة صلبة كانت أو لينة. ولعل القارئ المستبطن للتحرك الدبلوماسي الجزائري يقرّ بأولوية الداخل الجزائري على الخارج الإفريقي المتوسطي، تجنبًا لأية تهديدات تزحف من الخارج.

- **المؤشر الثالث:** في لغة سياسية غير معلنة لا تزال إفريقيا تراوح مكانها في مؤشرات التنمية الإنسانية، وهو ما يجعلها وفق الأدبيات التنموية دولاً هشة، وعلى الرغم من الاختلافات التعريفية، فهناك اتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية؛ فقد وجد ستيوارت وبراون أن جميع التعريفات الحالية للدول الهشة تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة، وهي: الفشل في بسط السلطة وفي توفير الخدمات وفي الحفاظ على الشرعية، وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز

(1) مرجع سابق .

(2) قوي، بوحنية. مرجع سابق .

الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وعن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها.

وتتجسد رؤية هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة: "تعد الدول هشة عندما تفتقر هيكل الدولة إلى الإرادة و/أو القدرة السياسية على أداء الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية". وقررت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحويل التركيز إلى الدور المحوري للشرعية وتطلعات المواطنين من خلال تعديل تعريف الدول الهشة بأنها الدول "غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية"¹.

نظرًا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر، و بالتحديد تعقد الأزمة الليبية، فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لتصل إلى 20 مليار دولار لعام 2014، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات؛ حيث تشكل حوالي 15 بالمائة من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز السنة الحالية 15 مليار دولار منها 9 مليارات للدفاع و6 مليارات لأجهزة الداخلية².

يُرجع المختصون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل بسبب اختيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة في ليبيا وازدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح،

والتي تجعل الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبقة لحماية حدودها، وهو ما يتطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن.

ولكن ما يمكن قوله هو أن ارتفاع ميزانية الدفاع والأمن للجزائر لا يمكن ربطها بالدول المجاورة الغير مستقرة، ومختلف التهديدات التي تهددها، بل يندرج ضمن إطار دولة تبحث عن دور لها.

- الجزائر وإفريقيا / أزمة الدولة المحورية .

تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر؛ مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنامي للخطر الإرهابي في دول الجوار.

لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية. كانت تلك بمثابة الفرصة الأمل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكّل ذلك تعارضاً مع مبدأ عدم التدخل. وفعلاً عُقدت اجتماعات في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب بعد أن وضعت "ثورات الربيع" أوزارها في كل من تونس وليبيا ومصر.

1) Mehdi Taje , Introduction à la géopolitique, Université virtuelle de Tunis, 2008, p:07.

2) قوي، بوحنية. مرجع سابق .

الواضح أن تلك المبادرة المغاربية التي ألحت الجزائر حولها قد ذهبت أدراج رياح العلاقات المتدهورة مع المغرب؛ مما يفسر عودة الجزائر إلى سياسة العلاقات الثنائية المباشرة مع ليبيا وتونس وخلق مبادرة ثلاثية وُلدت في غدامس الليبية قبل أشهر، إلا أن تطور الأحداث أثبت أن ملف الإرهاب في تنام مستمر وأن حركة السلاح لم تتوقف وأنه أيضًا ليس في مقدور الحكومات الجديدة المنبثقة عن التغييرات العربية مواجهة الجماعات الإرهابية¹.

يبرز معظم المحللين الغربيين نقاط القوة الأساسية في الجزائر وأهميتها الاستراتيجية لمصير منطقة حيوية في آليات التدبير الأمني، غير أنهم يشعرون بالإحباط بسبب المدى الذي يمكن أن تكون فيه البلاد شريكًا هشًا ومصابًا بهاجس الإهمال والارتباك، وتتمحور معظم هذه الإحباطات حول انتشار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، فقد رفضت الجزائر توجيه قدراتها الهجومية ضد تنظيم القاعدة خارج حدودها، وهي تبرز تلك القرارات بالعقيدة الراسخة لسيادة الدولة وسياسة عدم التدخل، غير أن هذا لا يقنع الآخرين، وخاصة في فرنسا وفي جهاز العمل الخارجي الأوروبي. وبالنسبة إلى منتقديها الأوروبيين تملك الجزائر الإمكانيات المادية والعسكرية لإضعاف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ولاسيما إذا ما نستقت مع القوى الغربية، لكن الموارد التي استخدمتها لم تكن متناسبة مع قدراتها، الأمر الذي مكّن الجماعة من تأسيس موطئ قدم لها في أماكن غير مستقرة مثل ليبيا و شمال مالي، وهم في هذه الإيماءات يتحسسون من الرفض الجزائري المستميت لتأسيس فرع قاعدة أفريكوم بالجزائر.

يردّ المسؤولون الجزائريون على هذه الاتهامات ضد القراءة الخاطئة السائدة لدور بلادهم ومهامها في منطقة الساحل، قائلين: إن الجزائر قدمت أكثر من أي بلد آخر لدعم هدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، والمساهمة بنشاط في حلّ النزاعات في مالي؛ إذ جرى توقيع كل الاتفاقات السابقة في الجزائر العاصمة، وحاليًا تستضيف الجزائر أكثر من 30 ألف لاجئ، وتبرعت بأطنان من الأغذية والأدوية لمخيمات أخرى في موريتانيا والنيجر.²

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المغاربي (الأزمة الليبية)³:

قبل الحديث عن توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، نتطرق أولاً ونشير إلى مختلف التهديدات التي تواجهها الجزائر والتي تعد هي الأخرى أكثر خطورة كونها تهدد أمنها و استقرارها ، مادفعها إلى تبني استراتيجيات و آليات جديدة تحافظ بها على أمنها القومي.

يعدّ الغرض من حماية الأمن القومي هو حماية أمن الدولة من أي تهديد أو خطر ، والعمل على تطوير نفسها وتوفير الحياة اللائقة لأفرادها ، لذا إزداد الإهتمام به عندما إزدادت الرغبة في التحول من نظام الدولة القومية ذات سيادة إلى نظام أشمل يتعدى الدولة⁴ ، حيث أن مسعى الجزائر لحماية أمنها القومي منبثق مما تؤمن به النظرية الواقعية realism theory التي ترى أن مصالح وغايات الدول مختلفة ومتناقضة لذا لابد من القوة والصراع لحمايتها وهذا هو أساس العلاقات الدولية حسب نفس النظرية

1) عاطف، قدارة. عقيدة عدم التدخل "تقيد" قدرة الجزائر في المناورة، يومية الخبر، عدد 10 أغسطس/آب 2013، ص2.

2) أنور، بوخرص. الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية. 2012، بيروت، لبنان، ص16.

3) مرجع سابق .

4) سعدون علوان، المصلح. الأمن القومي العربي الواقع والمستقبل. الأردن : دار آمنة للنشر والتوزيع 2014، ص ص ، 5- 6.

International Relation is struggle of power and for power وأن الدولة تسعى لتحقيق الأمن فوق كل شيء States seek to maximize their power above all else وأيضا تسعى لتحقيق القوة دون وضع أمنها في خطر States try to increase their power without putting their security at risk¹، لذا فالجزائر تواجه تهديدات مختلفة كونها تتوسط دول المغرب العربي ، وهي محط أنظار القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية ، فإهتمامها بدول المغرب العربي عامة والجزائر خاصة يعود الى تكاملها في الجانب المادي في مكافحة الإرهاب . ويمكن تصنيف تلك التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري الى نوعين هما : التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية² ، فالداخلية تتمثل في غياب النظام الديمقراطي الفعال (التداول السلمي على السلطة وترسيخ المؤسسات السياسية الفعالة ، وغياب نظام الحكم الراشد للنشاط الإقتصادي ، وإرتفاع نسبة الفقر ، غياب تشجيع التنمية والبحث العلمي .)³ أما التهديدات الخارجية فهي محاطة بمجموعة من التهديدات وأهمها الجوار الغير مستقر ، الارهاب بالاضافة إلى عودة الولايات المتحدة الأمريكية لنشر النموذج الرأسمالي بطرق عصرية . ويمكن التفصيل في هذه التهديدات كما يلي:

- **التهديدات الأمنية :** تعاني الجزائر من الفوضى الأمنية المتمثلة في تهريب الأسلحة من ليبيا الى مالي والنيجر وإستعماله من طرف الحركات المتطرفة في مالي كجماعة الأزواد المحسوبة على قبائل الطوارق في الشمال والتي رفعت السلاح في وجه النظام ، وطالبت الانفصال في الشمال . وما زاد الأوضاع الأمنية تعقيدا هو لما تشهده الحدود الجزائرية من محاولات اختراق متكررة من تلك الجماعات المسلحة الآتية من ليبيا نظرا لما تشهده من إنفلات أمني على أراضيها ، وما ينعكس بالسلب على الجوار الجزائري ، بالإضافة الى جماعات بيع الحشيش والمخدرات وكذا مختلف أنواع الجريمة المنظمة القادمة من المغرب.
- **التهديدات القيمية :** ظهر الإهتمام بها منذ وصول الإسلاميين للحكم في الجزائر ، كحركة مجتمع السلم أين قررت التحلي فيما بعد عن التحالف الرئاسي والعودة الى المعارضة لكن في قالب موالاة مؤخرا ، فأسست تحالفا مع أحزابا إسلامية كحركة النهضة والإصلاح التي تسمى بالتحالف الأخضر للحصول على الأغلبية في تشريعات ماي 2012 م ، ومن بين عوامل نجاحها والوصول الى سدة الحكم هو الإعتماد من خلال برامجها على الهوية وكيفية الحفاظ عليها و تحقيق العدالة الاجتماعية⁴ ، لكن تبقى معظم الأحزاب السياسية الإسلامية بالجزائر عبارة عن أحزاب معارضة لكن في شكل موالاة للنظام السياسي وذلك للحفاظ على بقائها وضمنا تحقيق مصالحها السياسية.

1) جندي، عبد الناصر. *أزمة التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*. الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص ص ، 133 - 175 .

2) بوجلطية أحمددي، بوعلي . *سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي ، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر* . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : دبلوماسية ، الجزائر : 2014 ص ص ، 103 - 110 .

3) مرجع سابق، ص 117 .

4) برقوق ،أحمد . *المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري*. *مجلة الجيش* ، ع 534 ، جانفي 2008 ، ص 52 .

• **التحديات الاقتصادية والاجتماعية :** لعل أول الأشياء الملاحظة في الجزائر هو غياب العدالة في توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية ، وهذا على غرار دول المغرب العربي الذي يعتبر عامل أساسي في تفجر الثورات فيه ، وتدهور الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الفترة الحالية بفعل انهيار أسعار النفط كونه الاقتصاد الجزائري يعتمد فقط على الربيع النفطي ، وبالتالي فاستقراره محكوم على ارتفاع أو انخفاض أسعاره خصوصاً مع سياسة التقشف المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية مؤخراً ، وهو الأمر الذي انعكس بالسلب على الأوضاع الاجتماعية من غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

علاوة على كل ذلك، شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تهديدات متنوعة تمثلت أهمها في ثورات الربيع العربي، التي كانت مفاجئة للجزائريين، فقد كانوا يتوقعون التهديد - حصراً - من قبل الإسلاميين، لذلك أذهل السقوط غير المنتظر لبن علي، ومبارك ثم القذافي، صنّاع القرار في الجزائر، وأدخلهم في حالة من الاضطراب في سلوكهم الخارجي، فقد وجدوا أنفسهم في مواجهة تهديدات جديدة شلّت الحكومة في التعامل مع المطالبات المجتمعية الداخلية من جهة، وتحديد موقف واضح بخصوص هذه التطورات الإقليمية، ويتضح ذلك بجلاء من خلال الفجوة بين الخطاب والفعل، فغالباً ما عبّر النظام الجزائري عن دعمه لخيارات الشعوب، والتحوّل نحو الديمقراطية في أي بلد عربي، غير أنّ واقع الحال لم يكن كذلك. فكيف كان موقف الجزائر من الأزمة الليبية ؟

أولاً: التطور التاريخي للأزمة الليبية وأسبابها :

1 - التطور التاريخي للأزمة الليبية.

إن الثورة الليبية التي حدثت في منتصف شباط 2011، هي إحدى الثورات التي شهدتها فترة الربيع العربي حيث أن هذه الثورة تأثرت إلى حد كبير بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من مصر و تونس، وتشابهت معها في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقاً من معاناة شعوب هذه الدول، وكان سببها الأكبر والأشد سوءاً فساد أنظمتها السياسية الحاكمة وتماديها في سطوة الطغيان. قبيل الثورة الليبية اندلعت سلسلة احتجاجات بدأت في 15 كانون الثاني 2011، حيث بدأت المظاهرات في درنة وبنغازي وبنّي وليد وعدة مدن ليبية أخرى احتجاجاً على الفساد العام والمتفاقم والإستيلاء على المساكن التي بنتها الحكومة. بالتزامن مع نجاح الثورة التونسية والمصرية توهجت حدة المظاهرات الشعبية حيث كانت شراراتها في 14 شباط في مدينة بنغازي، البيضاء، طرابلس وامتدت في أغلب المدن الليبية. وكان الشباب الليبيون هم من قاد تلك الاحتجاجات وكانت مطالبهم الأساسية الإصلاحات السياسية و الاقتصادية وإسقاط نظام معمر القذافي الذي تميز بالظلم و الإستبداد. وقد كان لهم ذلك وحققو مطلبهم وأسقطوا النظام لكن كانت مرحلة ما بعد القذافي مرحلة مناقضة تماماً لما تمناه وسعى إليه الشعب الليبي، فقد واجه الليبيون واقع غير متوقع، خاصة وأنهم كانوا يطمحون إلى جعل بلدهم بلداً غني تنتشر فيه العدالة والمساواة والديمقراطية والتآخي بعيدة تماماً عن الواقع الليبي الذي كان سائداً في فترة القذافي¹.

(1) علي محمد فرج النحلي، **الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص ص 26-34.

2 - أسباب الأزمة الليبية¹.

- تمت الإشارة في سياق تناول خلفية الأزمة و توصيفها إلى بعض أسبابها، والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:
- غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي قاد ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها و أحزابها و مجتمعتها المدني.
 - تكديس السلاح في البلاد و تهريبه و انتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات و جماعات مسلحة على امتداد الرقعة الجغرافية الليبية وتعدد ولائتها.
 - التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وبتجاهات متناقضة كمحاولة منهم لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.
 - تزايد البعد القبلي والعشائري وخرائطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة حكم القذافي.
 - بروز الثنائية بين الليبراليين والإسلاميين وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية و الإمام بزمam السلطة من ناحية أخرى.

ثانياً: موقف الجزائر من الأزمة الليبية .

ظلت الجزائر- رسمياً- محايدة بشأن الثورة ضدّ نظام القذافي، وحتى بعد إتهمها بمساندة النظام السابق خشية وصول الربيع العربي إليها، لكن بعد القضاء على القذافي، سارعت الجزائر للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

وفي أعقاب النزاع الذي حدث بين مختلف المكوّنات السياسية في ليبيا، عملت الجزائر جاهدة على البحث عن حلولٍ سياسيةٍ بين الفرقاء السياسيين، تكون متراًساً أمام أية محاولةٍ لصعود الجهاديين الإسلاميين (العدوّ اللدود للنظام الجزائري)، وفي وجه كلّ التدخلات الأجنبية، والمساعدة في إعادة بناء قدرات ليبيا لمراقبة حدودها، خاصّة بعد انهيار الجهاز الأمني الليبي. و بهذا فقد أعلنت السلطات الجزائرية حالة من التأهب القصوى تحسباً لأي طارئ في ظل الصراعات التي تشهدها ليبيا².

تُعَدّ الجزائر من أكثر المتأثرين مباشرة بالأزمة الليبية، خصوصاً على الصعيد الأمني، بحكم التماس الجغرافي، فالحدود بين البلدين طويلة جداً (حوالي 900 كم)، وصعبة السيطرة، ما خلق انعكاسات أمنية وسياسية خطيرة على الجزائر، فقد تفاقمت عمليات التهريب بشتّى أنواعها من طرف طوارق ليبيا، خاصّةً نحو الجزائر ومالي، وشهدت المنطقة، وبخاصّةً إليزي وطاسيلي، تسلّل الكثير من العناصر الإرهابية والإجرامية، التي شكّلت انشغالاً بالغاً للجزائريين، وبرغم التصريحات المتبادلة من سلطات البلدين حول تأمين الحدود، فإنّ غياب الثقة بدّاً واضحاً بين الجانبين، ولا سيما الطرف الليبي، بسبب غياب قوةٍ واحدةٍ مهيمنةٍ على الوضع في ليبيا، فالأمر رهنٌ بصراع الميليشيات.

ويبدو أنّ الليبيين، بمختلف تلوناتهم السياسية، مقتنعون بجدوى الوساطة الجزائرية، لعدة اعتبارات:

(1) أحمد سعيد، نوفل و آخرون. *الأزمة الليبية إلى أين؟*. مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، الأردن، 2017، ص 13.

(2) نور، أوغلي. *الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي*. نقلا عن الرابط الالكتروني :

<https://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818>

أولاً: لاحترافية الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطات وحلّ النزاعات في المنطقة، وثانياً: لضعف التأثير الدبلوماسي المصري في المنطقة، بسبب المشكلات المصرية الداخلية، ورفض بعض التشكيلات السياسية الإسلامية في ليبيا، الموالية لجماعة «الإخوان المسلمون» (ذات البعد الدولي)، لأية وساطة بقيادة الرئيس المصري السيسي، وثالثاً: لأسباب أمنية، تتعلق بتخوف الليبيين من تحوّل ليبيا إلى ملاذٍ لتنظيم «داعش»؛ خصوصاً أن مؤشرات كثيرة أثبتت ذلك.

عقب سقوط نظام القذافي و فشل عملية الانتقال الديمقراطي نتيجة الظروف التي شهدتها الساحة الليبية سياسياً وأمنياً سعت الجزائر لإطلاق مبادرة لحلّ الأزمة الليبية، تضع حداً للاقتتال، وترسي أسس العملية السياسية، خاصة بعدما تصاعدت طلبات ضرورة حسم ما يجري في ليبيا عبر تدخل عسكري جديد حاسم، وهو ما ترفضه الجزائر و ترفض تورطها فيه، وهو ما عكسه موقفها الصارم حول ضرورة الحل السلمي السياسي للأزمة ودعت المجتمع إلى حوار ليبي شامل¹. لكن هناك من يرى أنّ الجزائر أخطأت لانخراطها بمفردها في الأزمة الليبية، فيرى - مثلاً - الأستاذ الدبلوماسي **عبد العزيز جراد**: أن تكفل الجزائر وحدها بالملف الليبي قد يفتح عليها صراعات مع دول لها مصالح في ليبيا، ويقترح أن تنضوي مبادراتها، لحلّ الأزمة سياسياً، ضمن إطار إقليمي عربيّ أو إفريقي...²

تواجه الوساطة الجزائرية تحديات جمة، وخاصة ما تعلّق بتعقيدات الوضع الأمني والسياسي الليبي، وصعوبة جمع الفرقاء المتناحرين على طاولة واحدة للحوار، خصوصاً أنّ بعض التشكيلات غير متحمسة للدور الجزائري، ونخص بالذكر هنا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والفريق الموالي له، فضلاً عن الموقف السلبي لبعض دول الجوار، كمصر وما يُشاع من دعمها وبعض دول الخليج لحفتر، بالإضافة إلى فرنسا الساعية دوماً لإضعاف الوساطة الجزائرية وإجهاضها، والتي تلمح دائماً إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية بذريعة «مكافحة الإرهاب».

خاتمة:

بالنظر إلى ما تم التطرق إليه أعلاه نستنتج بأنّ إفريقيا كانت على مرّ تاريخ الجزائر المستقلة، وإلى يومنا هذا، موضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية، وعمقها الطبيعي، وفضاءها الجيوسياسي الأنسب لتمارس عليه الجزائر حركتها الدبلوماسية ونشاطها الخارجي، خصوصاً أنّ دول القارة السمراء أثبتت دائماً دعمها لخيارات الجزائر ومواقفها الخارجية. لكن هذا لا يعني بأن السياسة الخارجية الجزائرية فعالة فعلى الرغم من إنجازاتها إلى أنّها تعاني من العديد من القصور يكمن ذكر بعضها:

- اتفاننا على أن الجزائر دولة كبرى في المنطقة لكن من دون ذكر أبعاد هذا الوضع في التأثير على مسارات الأزمات والتوترات في الجوار الإقليمي، يجعلها دولة كبرى في المساحة فقط، ولذلك لا بد على الجزائر من إتباع استراتيجية فعالة عقلانية تبرز من خلالها مدى قدرتها على التحكم و فرض سيطرتها على المنطقة الإقليمية، ومدى قدرتها على تحقيق الأمن و الاستقرار فيها،

(1) أوشراف، يسرى. *تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر*. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2015، ص 160.

(2) سمير، قط. *السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس و التطورات*. قراءات إفريقية، نقلا عن الرابط الإلكتروني:

<https://www.qiraatafrican.com/home>

وحسب وجهة نظري الأزمة الليبية أفضل قضية تبرز مدى تأثير وقدرة الدولة الجزائرية على التحكم في المنطقة ، فإنفرادها بحل الأزمة سيمكنها من كسب مكانة دولية عالية .

- التذكير بالموقع الاستراتيجي للجزائر وبشساعة مساحتها، ما يعني ضمناً أنها معنية بأمن هذا الفضاء الجغرافي المتوتر و ضمان استقراره. لكن هي لا تتبع هذا بفرضية "الاهتمام"، بما يعني قبولها بحدود دنيا من التوتر لا تتجاوزها وإلا عند وقوع هذه الفرضية، فإنها قد تتدخل أو تستخدم أدوات التأثير لإيقاف ذلك التوتر عند الحدود المقبولة غير المؤثرة على مصالح البلاد واستقرار المركب الأمني الجوازي.

- عدم وجود أي مشروع وطني يؤكد لنا اهتمام الجزائر بمكانة "القائد الإقليمي" في المنطقة المغاربية والساحلية، ما يعني أن البلاد لا تحرك الأدوات التي تمتلكها للتأثير على الحوار الإقليمي المتوتر.

لكن عند النظر في السلوك الفعلي للجزائر، نجد أنها مدركة دورها الريادي في ذلك الحوار، من خلال وبصفة خاصة، المنافسة الشرسة (على مستوى القدرات العسكرية وعلى مستوى ملف الصحراء الغربية)، وهو التنافس الذي يوصف أنه الهدف الأسمى لضمان مكانة "القائد" للمنطقة المغاربية وعمقها الجنوبي، منطقة الساحل. ويتجلى ذلك الإدراك، أيضاً، في التذكير الدائم بأنها الأحق بالتدخل الدبلوماسي لحل مشكلات المنطقة، عوضاً عن التدخل المتكرر لفرنسا في المنطقة الساحلية منذ 2011 في ليبيا، مع حلف الناتو، على الحدود الشرقية للجزائر.

وإذا نظرنا بعمق إلى ما سبق ذكره، نصل إلى نتيجة مهمة جداً، هي غياب أي مشروع للجزائر للعب دور الريادة في الحوار الإقليمي، من ناحية، وفشلها في الإقناع بملكية ضمنية لتلك الريادة في بعض المواقف، لدول الحوار وللقوى الكبرى النافذة، من ناحية أخرى.

تبين مما ورد في السطور السابقة أيضاً أهمية امتلاك دولة ما لمقومات داخلية. لكن في إطار مشروع متكامل لتحويل تلك المقومات إلى منظومة تأثيرية، تجسداً لخطوات مشروع استراتيجي، يمكن تحقيقه في إطار فردي، أو ضمن مشروع أكبر، يزيد القوة الفردية حجماً وتأثيراً في الحوار الإقليمي، وفي مواجهة القوى الكبرى والمشاريع الريادية المنافسة.

بالنسبة للجزائر، يمكن القول أن المقومات موجودة فعلاً. لكن، من دون تعبئة تحولها إلى طاقة تأثيرية في اتجاهين: تحقيق الريادة الإقليمية وإقناع القوى الكبرى صاحبة المصالح في المنطقة بالدور الريادي على الأصعدة كافة، وخصوصاً في ملفات استقرار المنطقة برمتها يبقى حلم تبوء مكانة الريادة الجوارية والإقليمية غير قابل للتحقيق على أرض الواقع.

قائمة المراجع:

- عبد الوهاب، الكيالي. الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ج3، بيروت، 1990.
- توفيق سعد، حقي. مبادئ العلاقات الدولية. دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2006.
- السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. دار الجيل، بيروت، لبنان، 2001.
- حسين، بوقارة. السياسة الخارجية - دراسة في عناصر التشخيص و الأبحاث النظرية للتحليل. دار هومة، الجزائر، 2012.
- عبد النور، عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، و الحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005.

- أحمد، يوسف و آخرون. كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية. بيروت ، مركز الدراسات العربية، 2010.
- سليم ، العايب. الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي. مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2011.
- قوي، بوحنية. الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا . كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، نقلا عن الرابط الإلكتروني:
- <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html>
- Mehdi Taje , Introduction à la géopolitique, Université virtuelle de Tunis, 2008, p:07.
- عاطف، قدارة. عقيدة عدم التدخل "تقييد" قدرة الجزائر في المناورة، يومية الخبر، عدد 10 أغسطس/آب 2013.
- أنور، بوخرص. الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية. 2012، بيروت، لبنان.
- عاطف، قدارة. اجتماع خمسة زائد خمسة يناقش ملف الساحل. يومية الخبر، 12 ديسمبر/كانون الأول 2013.
- سعدون علوان، المصلح، الأمن القومي العربي الواقع والمستقبل. الأردن : دار آمنة للنشر والتوزيع 2014.
- جندلي، عبد الناصر. أزمة التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007 .
- بوجلطية أمحمد، بوعلي . سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي ، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : دبلوماسية ، الجزائر، 2014.
- برقوق، أمحمد. العضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري. مجلة الجيش ، ع 534 ، جانفي 2008 .
- علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
- سمير، قط. السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس و التطورات . نقلا عن الرابط الإلكتروني: <https://www.qiraatafrican.com/home>